جامعة سوهاج

كلية التربية

مجلة شباب الباحثين

مقومات الحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات في ضوء التشريع المصري

(بحث مشتق من رسالة علمية تخصص أصول التربية)

إعداد

أ.د/ أحمد حسين الصغير
أستاذ ورئيس قسم أصول التربية
كلية التربية –جامعة سوهاج

أ.د/ عماد صموئيل وهبة
أستاذ أصول التربية ووكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة
كلية التربية . جامعة سوهاج

أ / مروة محمد أحمد أمين
باحث ماجستير – قسم أصول التربية

تاريخ الاستلام: ٧ أغسطس ٢٠٢٠ - تاريخ القبول: ٧ سبتمبر ٢٠٢٠
DOI :10.21608/JYSE.2021. 149358

ملخص :

هدف البحث إلي التعرف على علاقة التشريع المصري بالحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية ،والتعرف على مقومات الحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس ،ولتحقيق هذا الهدف مر البحث بمجموعة من الإجراءات ،تمثلت في إعداد إطار نظري وميداني شملا علي تحديد أهم مقومات الحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس ،وتحديد بعض التشريعات المصرية المنظمة للعمل الجامعي ،وتم استخدام المنهج الوصفي ،واجراء مقابلة وتطبيق استبانة علي عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة سوهاج والسادة القادة والإداريين .

وكشفت نتائج البحث الحالي عن مجموعة من المقومات لتحقيق وإقرار الحصانة الأكاديمية أهمها:

إنشاء وحدات تطالب بحقوق أعضاء هيئة التدريس ،وصياغة مواد دستورية تنص بشكل صريح علي الحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس،ووجود ضوابط لممارسة الحصانة الأكاديمية لممارستها بأمان ،وتحقيق الإستقلال الإداري والحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية ،وعقد المؤتمرات والندوات التي توضح أهمية الحصانة الأكاديمية وتطالب بها ،والوعي الكامل للمسئولين عن تطوير منظومة التعليم الجامعي بأهمية الحصانة الأكاديمية .

الكلمات المفتاحية

الحصانة الأكاديمية. ـــ مقومات الحصانة الأكاديمية. ـــ التشريع المصري.

Elements Academic Immunity for University Faculty In light of The Egyptian legislation

Abstract:

The goal of the research to identify the relationship of Egyptian legislation to the academic immunity of faculty members and to identify the elements of academic immunity of faculty members, and to achieve this goal the research went through a series of procedures, consisting in the preparation of a theoretical and field framework that included identifying the most important elements of academic immunity for faculty members, and identifying some Egyptian legislation regulating university work, and was using the descriptive curriculum, conducting an interview and applying a questionnaire to a sample of faculty members at Sohag University and leaders and administrators.

The results of the current research revealed a set of elements to achieve and establish academic immunity, the most important of which are:Create units that demand the rights of faculty members ،Drafting constitutional articles expressly providing for academic immunity for faculty members، There are controls to exercise academic immunity to exercise it safely.

Achieving the administrative independence of Egyptian universities، Activating academic freedom in Egyptian universities،Holding conferences and seminars that explain the importance of academic immunity and demand it، Full awareness of those responsible for the development of the university education system on the importance of academic immunity.

Keywords

-Academic immunity. –The elements of academic immunity. -Egyptian legislation.

 Print:(ISSN 2682-2989) Online:(ISSN 2682-2997)

مقدمة:

التعليم هو المحرك الأساسي لبناء وتطوير الدول، فالإهتمام بالتعليم هو البداية الحقيقية للتقدم، وتُعرف المجتمعات بمدي إهتمامها بالتعليم، لذا تضعه الدول المتقدمة في أولوية برامجها باعتباره قضية أمن قومي ،ويحظي التعليم الجامعي بتقدير إجتماعي كبير بإعتباره التعليم الذي يؤدي إلي الوظائف والأعمال المتميزة والمكانة الإجتماعية المرموقة ،وتُعتبر الجامعة مصدراً للمعرفة بشتي وذلك من خلال ما تنتجه من معرفة شأنها رفع مستوي خريجيها بما يلبي متطلبات سوق العمل، فلقد أصبحت الجامعات في العصر الحالي تواجه تحديات العلوم والتكنولوجيا والاتصالات، ومن ثم وجب علي الجامعات مواكبة المتغيرات المجتمعية المعاصرة ومتطلبات العصر الذي يتطلب مستوي عالياً من القدرات والمهارات والتفكير العلمي. (أسماء أحمد خلف، ٢٠١١، ص٢)

فنجاح التعليم الجامعي في تحقيق أهدافه يستلزم بيئة مناسبة توفر عدد من المتطلبات التي يحتاجها ،ولعل من أهمها بيئة تشريعية تعزز التعليم الجامعي وتحفظ حقوق القائمين عليه، ويعتبر التعليم من الخدمات التي تقدمها الدولة لمواطنيها، وينظم هذه الخدمة التعليمية الدساتير والقوانين واللوائح والقرارات الجمهورية والوزارية والمحلية، لذلك لا يعمل التعليم الجامعي من فراغ أو يدار وفقاً لهوي القائمين عليه، بل يعمل في ظل التشريعات التعليمة للدولة، والتشريعات التعليمية في الدولة تمثل عنصراً في تكوينها و في أدائها وهي تسهم في تعجيل عجلة التقدم أو تعويقها، ويعتمد الأداء الجامعي السليم المتوازن إلي وجود تشريعات لتنظيم الجامعات ووحداتها المختلفة ،وتنطلق من مبادئ سليمة، وتقوم علي أسس موضوعية ،حيث تحدد هذه التشريعات للجامعات القواعد والإجراءات التي تنطلق منها، والبنية الهيكلية التي تقوم عليها ،لذا فنجاح الجامعات في أداء وظائفها يعتمد بصورة أساسية علي صلاح هذه التشريعات .

وقد نتج عن التشريعات المصرية الكثير من الضغوط علي العمل الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس ويتطلب ذلك توسيع نطاق الحرية الأكاديمية ليصبح المعلم الجامعي أكثر مسئولية وإمتلاكاً للمقومات المعرفية التي ينقلها لطلابه في ظل إطار ثقافي لم تألفه الإنسانية خلال تاريخها الطويل، فلم يعد مجدياً تقييد حرية البحث أو النشر أو مناقشة موضوعات خلافية في هذا العصر.

فالحصانة الأكاديمية ضرورة حتمية لأعضاء هيئة التدريس في مجتمع علمي متغير يتصف بوجود حشد كبير من المفاهيم التربوية الجديدة بصورة غير مسبوقة علي طول تاريخ الفكر التربوي، وهي إحدي الآليات المهمة التي يمكنها دفع الجامعة للقيام بوظيفتها البحثية في عصر الثورة المعلوماتية والتكنولوجية(أماني محمد شريف عبد السلام ،٢٠٠٤ ،ص ٣)، وإنطلاقاً من مبدأ : إن وجود النصوص التشريعية التي تنظم حرية من الحريات يحد من سلطة الإدارة في مواجـهة هذه الحريـة، حيث يتعين علي الإدارة أن تتوقف عند حدود أحكام هذه النصوص ولا يجوز لها أن تتجاوزها وإن حدثت تجاوزات فتكون غير مشروعة وجديرة بالإلغاء. (عبد العليم عبد المجيد مشرف، ٢٠١٣، ص٢٣٦)، فسوف يركز البحث علي تناول مقومات حصانة أكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات في ضوء التشريع المصري التشريع المصري للتعليم الجامعي.

مشكلة البحث

يُعد عضو هيئة التدريس أحد الدعامات الأساسية التي تستند عليها المؤسسة الجامعية وتتوقف جودة المؤسسة على مدى جودة مرتكزاتها، وإذا أريد لعضو هيئة التدريس أن يحقق أفضل أداء له فلابد من البحث في العوامل التي تشعره بالراحة داخل المؤسسة. (سناء عبد الزهرة الجمعان، ٢٠١٢م، ص ١٧٦) ، ولقد أشارت دراسة "نوف عبد العالي العجمي، ٢٠١٦" إلي أنه علي الرغم من الدور الحيوي الذي تقوم به الجامعات إلا أنها لا زالت تعاني من العديد من المشكلات التي تؤثر بدورها علي فعالية التعليم العالي والمتمثلة في إنخفاض الرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس بالإضافة إلي قلة الإهتمام بالبحث العلمي وإنخفاض مستوي الجودة النوعية للتعليم العالي.(نوف بنت عبد العالي العجمي ،٢٠١٦،ص٦٣٧).

كما أوضحت دراسة (أماني محمد شريف، ٢٠٠٤) إلي أن المستحدثات العصرية والتطورات العالمية والمستجدات التقنية ستوجه الإهتمام بالمؤسسات الجامعية وستطلب تقديم رعاية خاصة للمعلمين الجامعيين والباحثين والمشتغلين في العلم في الدول المتقدمة والنامية علي حد سواء، ولكن المسئولية ستتضاعف علي المؤسسات الجامعية والبحثية في الدول النامية بشكل خاص فستضطر لخوض معارك شاقة من أجل مواكبة المتغيرات المجتمعية والفكرية والمؤسساتية التي تواجه النشاط العلمي والأكاديمي.(2015,p4 Jacobs,G).

ولاشك أن الأستاذ الجامعي ملتزم بالتوجيهات الرسمية مما ينعكس سلباً علي قدرته في صنع القرار وأيضاً في حرية الفكر، كما أنه قد يخضع للتعليمات والتوجيهات عند إجرائه للبحث العلمي مما يصبغ الأبحاث العلمية والعقول الأكاديمية بلون أكاديمي واحد وذلك يحرم الجامعات من الكفاءات الأكاديمية ذات الألوان الفكرية المتنوعة التي تثري الجو الأكاديمي ،وتسمح لعملية التنوع في الأفكار وإختلافها وإن بناء المجتمع لابد وأن ينطلق من الجامعة ولا يأتي ذلك إلا من خلال تمتع أعضاءها بكافة الحقوق ولعل من أهم هذه الحقوق التي تتناولها الدراسة الحالية هي تمتع أعضاء هيئة التدريس بالحصانة الأكاديمية ، فإن الأستاذ الجامعي قائداً في المجتمع وهو المسئول عن عملية التغيير والإبداع ،ولا يتحقق ذلك له وهو مرتهن بالتعليمات والقيود الصارمة سواء في بحثة العلمي أو في مزاولة عمله الأكاديمي وبخاصة في ظل التشريعات المصرية الصارمة.

أسئلة البحث

١ــ ما المقصود بالحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس ؟وما هي أهميتها ؟

٢ــ ما مقومات الحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في ضوء التشريع المصري؟

٣ــ ما دور الدستور المصري في تحقيق الحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية ؟

٤ــ ما التوصيات المقترحة لتحقيق الحصانة الأكاديمية في الجامعات المصرية ؟

أهداف البحث

١- التعرف على الحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس وأهميتها .

٢ــ التعرف على علاقة التشريع المصري بالحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس.

٣- التعرف على مقومات الحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس.

٤ــ التعرف علي دور الدستور المصري في تحقيق الحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس.

أهمية البحث

يكتسب البحث أهميته مما يأتي :

١- ندرة الدراسات المتعلقة بموضوع الحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس وبالتالي قد يسهم في إثراء المكتبة العربية من خلال إجراء دراسة لوضع تصور مقترح لحصانة أكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في ضوء التشريعات المصرية .

٢- يعد موضوع مقومات الحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس من الموضوعات المهمة والتي أخذت الحاجة إليها تتزايد بتزايد التشريعات المصرية المنظمة للعمل الجامعي.

٣- تكمن الأهمية التطبيقية للبحث في التوصيات والنتائج التي يقدمها، وذلك لوضع توصيات لمقومات لحصانة أكاديمية لأعضاء هيئة التدريس ومن ثم الإرتقاء بالمهنة .

منهج البحث

اعتمد البحث الحالي على "المنهج الوصفى " والذى يحقق فهم أفضل للظاهرة موضوع البحث ، إذ يُستخدم لدراسة وإيضاح خصائص الظاهرة كما هي كائنة في الواقع وتفسيرها وتحديد علاقتها في إطار خواطرها والمثيرات المحيطة بها، واستخدم البحث الحالي المنهج الوصفى التحليلي من خلال الخطوات الأتية :

أولاً : جمع الدراسات والأدبيات ذات الصلة بموضوع البحث وتحليلها والإستفادة منها فى تحديد الحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس ،وعلاقة الدستور المصري بالحصانة الأكاديمية وبناء الإطار النظري للبحث .

ثانياً : إعداد أدوات البحث واختيار العينة التي يتم تطبيق هذه الأدوات عليها .

ثالثاً : تطبيق أدوات البحث .

رابعاً : تفسير النتائج التي تم التوصل إليها من تطبيق أدوات الدراسة الميدانية .

خامساً : وضع تصور مقترح لمقومات الحصانة الأكاديمية في ضوء ما تم الإطلاع عليه من الدراسات السابقة ومن نتائج الدراسة الميدانية .

مجتمع وعينة البحث

تكّون مجتمع البحث من جامعة سوهاج ،وخص أعضاء هيئة التدريس في الكليات المنتمية إلي هذه الجامعة، وبعض القيادات الجامعية المتمثلة في (نواب رئيس الجامعة – عمداء الكليات – وكلاء الكليات ـــــ رؤساء الأقسام).

أدوات البحث

اعتمد البحث الحالي علي الأدوات الأتية :

١- أستمارة المقابلة : وهي من إعداد الباحثة وتم تحكيمها وتقنينها من خلال مجموعة من الأساتذة في الجامعات المصرية المختلفة ،وقد اجرتها الباحثة مع بعض القيادات الجامعية المتمثلة في عينة من(نواب رئيس الجامعة – عمداء الكليات– وكلاء الكليات ـ رؤساء الأقسام) في جامعة سوهاج وذلك للتعرف علي مقترحاتهم لحصانة أكاديمية لأعضاء هيئة التدريس .

٢- إستبانة : وهي من إعداد الباحثة وتم تحكيمها وتقنينها من خلال مجموعة من الأساتذة في الجامعات المصرية المختلفة ،وهي موجهة لأعضاء هيئة التدريس للتعرف علي آرائهم في مقومات الحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس.

مصطلحات البحث

١- الحصانة الأكاديمية : يمكن تعريفها تعريفاً إجرائياً بأنها: نوع من الحماية المنصوص عليها بالقانون والتي تُوفر لأعضاء هيئة التدريس أثناء عملهم الأكاديمي داخل الجامعات كضمان لحريتهم في القيام بواجباتهم الوظيفية والأكاديمية وهم في مأمن تام من تأثير أي تشريعات مصرية بالترغيب أو الخوف.

٢- مقومات الحصانة الأكاديمية : يمكن تعريفها تعريفاً إجرائياً بأنها: الأسس والممارسات التي تسهم في إقرار الحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس والتي تمثل ضمانة حقيقية للاستفادة من الحصانة الأكاديمية في تحسين الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس.

٣- التشريع المصري : يمكن تعريفها تعريفاً إجرائياً بأنه: القوانين واللوائح التي تنظم العمل في المجتمع المصري في الوقت الحاضر والتي أحدثت نقلة نوعية في المفاهيم والأفكار، ومنها الدستور المصري، وقانون تنظيم الجامعات .

الإطار النظري للبحث

يتناول الإطار النظري للبحث تعريف الحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس ،وأهميتها ، والتعرف علي مقومات الحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس والتي تتمثل في :الحرية الأكاديمية ، واستقلال الجامعات ،والتشريع المصري متمثلاً في الدستور المصري .

مفهوم الحصانة الأكاديمية

الحصانة الأكاديمية :مصطلح الأكاديمية :هو لفظ يوناني، حيث أُطلق علي المدرسة التي أنشأنها إفلاطون، والأكاديمية في العصر الحديث تعني جمع من العلماء لتطوير الآداب والعلوم "(مراد وهبه، ١٩٩٨،ص٨٥)، وتطلق كلمة أكاديمي علي الشخص الذي يكون عضواً في مؤسسة تعليمية، وتتعلق الأكاديمية بالتعليم العالي، وترتبط بآداء أعضاء هيئة التدريس داخل الجامعات(مصطفي النشار، ٢٠٠٥،ص ١٥٦) ،ولكي يؤدي أعضاء هيئة التدريس نشاطهم الأكاديمي لابد أن يتمتعوا بالحرية الكاملة في ممارسة هذا النشاط، لذا فإن ربط كلمة الأكاديمية بالحصانة، سوف يكسب كلمة الأكاديمية خصائص خاصة بها، وهنا يمكن تعريف الحصانة الأكاديمية في أبسط معانيها بأنها: " نوع من الحماية المنصوص عليها بالقانون والتي تُوفر لأعضاء هيئة التدريس أثناء عملهم الأكاديمي داخل الجامعات كضمان لحريتهم في القيام بواجباتهم الوظيفية والأكاديمية وهم في مأمن تام من تأثير أي تشريعات مصرية بالترغيب أو الخوف.

أهمية الحصانة الأكاديمية :

لكي يتمكن التعليم العالي من تلبية متطلبات العصر الحديث، فلابد له من جامعات تأخذ حيزاً كبيراً في هيكل المجتمع المعاصر، ولأن عضو هيئة التدريس هو المحور الأساسي في العملية التربوية التعليمية فلابد من توفر المناخ الملائم والإمكانات المادية والعلمية والإرادة الحرة والتعبير الفكري الحر حتي يقوم عضو هيئة التدريس بواجباته ويبدع في مجال تخصصه، كذلك فلا نجاح للعمل الأكاديمي إلا بوجود جو أكاديمي يتم العمل فيه بكل حرية دون أي تمييز أو خوف من تدخل أي سلطات سواء داخلية أو خارجية، بل والتمتع بحقوق الإنسان جميعها المعترف بها دولياً، والمطبقة علي أقرانهم الأخرين في المهن والهيئات الأخري .

ويمكن عرض أهمية الحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في النقاط التالية :

- **تحافظ الحصانة الأكاديمية علي الموقع الوظيفي والأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس طالما كانوا مؤهلين لذلك ولم يقصروا في واجباتهم الأكاديمية .**
- **تشكل الحصانة الأكاديمية القاعدة الأساسية لارتقاء الجامعات وأدائها لوظائفها المنوط بها خاصة في ظل ظهور اقتصاد المعرفة، وتيار المعلومات والأفكار العالمي، وكذلك الديمقراطية التي تنادي بها كل الطوائف، فهي تعطي للعمل الأكاديمي انتعاشه قوية تمكنه من ملاحقة التطور الهائل في جميع المجالات والتخصصات .**
- **تمنح الحصانة الأكاديمية أعضاء هيئة التدريس الثقة الذاتية الكاملة مما يُمكن ملكة الإبداع وحافز الابتكار من الانطلاق في مجالات التخصص المختلفة .**
- **أن الحصانة الأكاديمية لها دور مؤثر وفعال في تعزيز إنتماء أعضاء هيئة التدريس لكلياتهم ولجامعاتهم ولمجتمعاتهم .**
- **الحصانة الأكاديمية تعود بفائدة على المجتمع بطريقة مباشرة وغير مباشرة، أما بخصوص الطريقة المباشرة والتي غالبا ما تعود بفائدة فورية فتتحقق من خلال الإعداد المتكامل لعلماء وقادة ومواطني المستقبل، وتطبيق نتائج البحوث والدراسات التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس دون حذف أو تضييق، وأما الطريقة غير المباشرة والتي غالبا ما تتحقق فوائدها على المدى الطويل فمن خلال الإقتراحات والتوصيات والمعارف وحفظها ونقلها لتطبيقها في الوقت الملائم ومن ثم التطور في جميع المجالات، وايضا من خلال وجهات النظر الحرة التي تُسري العمل الأكاديمي بالإبداع .**
- **تساعد الحصانة الأكاديمية علي التفكير الحر، وتوفر فرصة للجدل الحر والتبادل غير المحدود للأفكار الهادفة ومن ثم فإن الحصانة الأكاديمية تمكن الجامعات من تربية مواطنين قادرين على التطور والحفاظ على عالم حر ومجتمعات متفتحة، كما أن الحصانة الأكاديمية تعمل علي حماية حرية الاستفسار والبحث، واللذان من دونهما لا يتمكن أعضاء هيئة التدريس من الازدهار وتحقيق الأغراض التي من أجلها قامت الجامعات فتجعلهم قادرين على الدراسة والتعلم والنقاش والتدريس والبحث والنشر في مناخ من التسامح مع الآراء المخالفة، دون تخوفات من العواقب.**

- **تساعد الحصانة الأكاديمية عضو هيئة التدريس علي أداء دوره في (التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع)، ومن دونها يصبح التدريس عملية شكلية وجامدة لا روح فيها ولا إبداع، وتضعف خدمة المجتمع، فالتمتع بالحرية الكافية يساعد علي دراسة المشكلات وتحديد أسبابها وطرق علاجها بدون خوف.**
- **الحصانة تعطي لأعضاء هيئة التدريس الحرية اللازمة لإتمام واجباتهم من جهة و تجعلهم يتمتعون بحقوقهم من جهة أخري .**

مما سبق يتم إستنتاج أن الحرية الأكاديمية ضرورة لا غني عنها في حياة الأفراد الأكاديميين والمجتمعات الأكاديمية ، فهي تعد أساس قوي للجامعة والحياة الجامعية، وركن أساسي من اركان العمل الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس، فالحصانة الأكاديمية تُكَّون للجامعة شخصيتها و تُكَّون للفرد الأكاديمي شخصيته القوية المستقلة التي تمكنه من القيام بعمله الأكاديمي وواجباته الأكاديمية بكل تمام وكمال، وتجعله يستثمر كل طاقاته وامكاناته دون تردد أو تأخير من أجل خدمة الجامعة والبحث العلمي ومن ثم المجتمع ،فهي تساعد الجامعيين كأفراد على الإستثمار الأمثل لقدراتهم وإثارة أفكارهم واستقلالية آرائهم والموضوعية في إصدار أحكامهم.

مقومات الحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس :

تدور هذه المقومات حول تحقيق استقلالية الجامعة وحريتها الأكاديمية ، والحماية التشريعية التي تكفل الممارسة الآمنة للحصانة الأكاديمية ، وتتمثل أهم هذه المقومات فيما يأتي:

أولاً :استقلال الجامعات :

إن إستقلال الجامعة خير ضمان لتحقيق الحصانة الأكاديمية ، وإستقلال الجامعة لا يعني عزلها عن المجتمع، ولا يعني إنشاء دولة داخل الدولة، ولكنه يعني الحفاظ علي الكيان الفكري للجامعة، وذلك لأن الجامعة تمثل القيادة الفكرية للمجتمع، والمسئولة عن تحقيق الرفاهية للفرد والمجتمع، وإستقلال الجامعة كفيل بتحقيق ذلك، حيث يتضمن جوانب ثلاثة هي :استقلال أكاديمي أو فكري يضمن حرية البحث، واستقلال إداري يضمن حرية إتخاذ القرارات، وأخيراً إستقلال مالي يضمن توفر الإمكانات المادية اللازمة لأداء الجامعة لوظائفها وأدوارها في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع.(عبد العزيز الغريب صقر، ٢٠٠٥، ص

٢١٠)، ويشير إستقلال الجامعة أيضاً إلي عدم تدخل الدولة أو أي قوي مجتمعية في شئون الجامعة، فالجامعة خاصة ومؤسسات التعليم العالي عامة لهما الحق في إدارة نفسهما، وإتخاذ القرارات التي تسهم في تحقيق أهدافهما. (شريف محمد محمد، ٢٠١٢، ص ١٠٢).

ـ جوانب إستقلال الجامعة :

يتضمن الإستقلال حرية الجامعة في إدارة شئونها، وكذلك حريتها في الجانب الأكاديمي والمالي، وذلك كما يأتي :

(أ) الإستقلال الأكاديمي وأهميته : ويُقصد به حرية الجامعة في اختيار نظامها وبرامجها ومناهجها وطرائق التدريس بها، واختيار هيئة التدريس بها، والتغلب علي القيود التي يتم فرضها علي ما يتم دراسته في الجامعة وما يقوله أو ينشره أعضاء هيئة التدريس بها، أو ما يعبرون عنه من آراء علمية أو أكاديمية داخل الجامعة.(محمد منير مرسي ،٢٠٠٢، ص٣٢)

مما سبق يتم استنتاج أن الجامعة لها الحق في تدريس الموضوعات والقضايا الجدلية بهدف كشف الحقائق وإزالة الغموض عن قضايا المجتمع ومشكلاته الحقيقية، كما يكفل هذا الإستقلال لأعضاء هيئة التدريس حرية اختيار وتنظيم المحتوي الدراسي للمقررات، وحرية اختيار موضوعات البحوث ونشر نتائجها، والتعبير عن الآراء دون خوف أو قيود، مما يضمن مصداقية البحث العلمي، فيكون بحث مثمر يتصل بالواقع ويعالج مشكلات المجتمع.

ويتم إيضاح أهمية الإستقلال الأكاديمي في النقاط التالية:.(عبد العزيز الغريب صقر، ٢٠٠٥، ص ٢٤٠)

- **الجامعة قلعة الثقافة والفكر، ولا يمكن لهذه القلعة أن تحقق وجودها كاملاً وهي مكبلة بالقيود .**
- **إن الفكر الحر هو مسئولية الجامعة بالدرجة الأولي، وأهمية الاستقلال تنبع من اهمية الفكر في عقول أعضاء هيئة التدريس وما يسهم به هذا الفكر من تغييرات وتطورات في المجتمع .**

- **تعتبر الجامعة أقوي مؤسسة، وخاصة أنها مسئولة عن إعداد القوي العاملة اللازمة لتطويره وخدمته، وهذا الإعداد يتطلب توجيه العقل البشري إلي التفكير المنطقي والابتكار.**
- **الجامعة هي أقدر المجتمعات الإنسانية إعمالاً للعقل .**
- **التقدم العلمي والازدهار الفكري لأي مجتمع من المجتمعات لا يكون بالحديث عن خصائص العلم ومقوماته، وإنما من خلال ممارسته ممارسة صحيحة، فالعقلية السليمة لا تنمو إلا بالمران والتدريب، واستقلال الجامعة كفيل بتحقيق ذلك، لأن الجامعة هي بيت الفكر ومعقله.**

(ب) الإستقلال الإدراي وأهميته : يمثل الإستقلال الإداري جانباً آخر من جوانب الإستقلال للجامعة، وهو شرط ضروري للإستقلال الأكاديمي ، ويعني حرية الجامعة في اتخاذ القرارات الداخلة في نظامها، وحرية الفصل في أمورها وتصريف شئونها دون تدخل أو تسلط من جانب الأجهزة البيروقراطية الخارجية .(محمد منير مرسي ،٢٠٠٢،ص٣٦)، أي أن حصانة أعضاء هيئة التدريس في التدريس والبحث العلمي مشروطة بقدرة الجامعة علي إدارة نفسها إدارة ذاتية.

ويتم إيضاح أهمية الإستقلال الإداري في جملة المكاسب التي يحققها للجامعة ، يتم عرضها في النقاط التالية: (عبد العزيز الغريب صقر، ٢٠٠٥، ص ٢٢٠)

حرية التعيين : الجامعة لها الحق في أن تتمتع بالحرية في تعيين العاملين فيها، وتحديد شروط قبولهم، وهو ما يفرض عليها أن تحقق العدالة والموضوعية وتكافؤ الفرص في اختيار العاملين بها

حرية تنظيم العمل بالجامعة : تضم الجامعة مدارس فكرية متنوعة في التدريس و البحث العلمي، لذلك لا يوجد تنظيم عليها من الخارج قد يتعارض مع خصائصها وطبيعة عملها، بل تترك لها حرية تنظيم أعمالها ووضع اللوائح الداخلية بها والتي تكفل تحقيق العمل داخلها.

حرية وضع المناهج وتطويرها : إن نجاح التدريس والبحث العلمي في الجامعة، يتطلب بالضرورة حرية اختيار المقررات ومحتوياتها، وحرية إستخدام الطرق المختلفة في التدريس والبحث العلمي، علي أن يساير ذلك كله ركب التطور والتقدم في المجالات المختلفة .

(ج) الإستقلال المالي:

يمكن تعريف الإستقلال المالي علي أنه : إتاحة الموارد المالية التي تُمكن الجامعة من تمويل أنشطتها المختلفة وقيامها بوظائفها دون أي ضغط أو تدخل من جانب الهيئات والمصادر التي تمولها أو تنفق عليها.(محمد منير مرسي ،٢٠٠٢،ص٣٨) ،ويعد الإستقلال المالي اقوى الضمانات لحرية الجامعة واستقلالها حيث لا يمكن للجامعة أن تستمر فى أداء وظائفها دون أن يتوفر لها المال اللازم ، ويشير الإستقلال المالى إلى تخصيص ميزانية مستقلة للجامعة سواء كانت تمويلها من الدولة أو من القطاع الخاص أو من هذه العناصر مجتمعة ،وتقوم الجامعة بتوزيع الميزانية بشفافية كاملة بالإضافة إلى رقابة الجهاز المركزى للمحاسبات ولا يختلف الأمر إذا كانت الجامعة ممولة من الحكومة بشكل كامل ؛فالجامعات الأوروبية كلها ممولة من الدولة وكلها مستقلة.(إسماعيل سراج الدين ،٢٠٠٧ ،ص٦٥)، أما إذا تعرضت الجامعة للضغوط من الجهات الممولة لها تحت مسمى التنظيم والرقابة فإنها تفقد إستقلالها .

مما سبق يتضح أن إستقلال الجامعة يعد من أهم ضمانات الحصانة الأكاديمية ، وقد أجمعت المواثيق والإعلانات الدولية علي أهمية إستقلال الجامعات عن السلطة الخارجية، وأن يتم اختيار القيادات الجامعية علي أساس نظام الإنتخاب الحر الذي يكفل الديمقراطية، وأن يتم العمل الأكاديمي بعيداً عن الجهات الممولة وذلك ضماناً لإستقلال الجامعات ومن ثم قيامها بوظائفها كاملة مما يعمل علي مواكبة التطور والتغير المتلاحق.

ثانياً : الحرية الأكاديمية :

تعد الحرية الأكاديمية المقوم الثاني للحصانة الأكاديمية كما يأتي:

إن الحرية في أبسط صورها تعني انعدام القيود أو رفع القيود، أو هي التحرر من القيــود، وللحرية الأكاديمية حدودها، وحدودها هي ممارستها بمسؤولية، فحرية التعليم لا تبيح للأستاذ الحق في عرض آرائه بصورة تضلل طلابه وزملاءه، كما إن من ضوابطها أن يمارس المجتمع شيئاً من الرقابة على الحرية الأكاديمية ، فالقوانين والأنظمة هي التي تنظم القول والنشر وتحدد ما يستطيع المدرس أن يقوله أو ينشره ،وترتبط قيمة الحريات الأكاديمية بأهداف الجامعة الأساسية وبوظائفها الثلاث المعروفة وهي التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، ولذا يقع على الجامعة مسئولية توفير السبل المختلفة لضمان تحقيق هذه الحرية،

لذا تعتبر الحرية الأكاديمية وسيلة من وسائل تنمية العملية التعليمية بمكوناتها الثلاث : أعضاء هيئة التدريس، والطلبة، والبرامج من خلال تكافؤ فرص النمو المعرفي وتوفير المناخ المناسب للاستفادة من منجزات العلم في إثراء المناهج الجامعية، وفيما يلي يتم عرض الحرية الأكاديمية كما يأتي :

١- تعريف الحرية الأكاديمية

تعرف الحرية الأكاديمية : بأنها "حرية البحث والفكر داخل المؤسسات التربوية، وحرية المعلم في طريقة التدريس "، كما تعني " حرية أعضاء المجتمع الأكاديمي داخل الجامعات في البحث عن المعرفة ونشرها دونما تدخل أو قيود، والتمتع بكافة الصلاحيات التي تتوافق مع مكانتهم العلمية والمجتمعية، وكذلك حق الطلاب في إختيار نوعية الدراسة التي تتناسب مع قدراتهم، وحق الجامعة في إتخاذ القرارات التي تضمن استقلالها.(أماني محمد شريف ،٢٠٠٤،ص ٢١)

ويُنظر إلي الحرية الأكاديميةعلي أنها حق الباحثين والأكاديميين في أن يتم تقييم أفكارهم والحكم عليها وفقاً لمدي إمكانية إستخدامها في إجراء حوار أو نقاش، ويعتمد ذلك علي مدي توافر حرية البحث العلمي في المجتمع، وأحقية الباحثين في البحث عن الحقيقة، فهي حرية استكشاف، وتتبع الحقيقة من جذورها، وحق الباحثين في البحث عن الحقيقة، ونشرها بدون قيود، وحق عضو هيئة التدريس في التدريس وممارسة البحث والقيام بعملية النقد لما يدور حوله. (رضا أبراهيم المليجي ،٢٠١١،ص١٤٣)

٢- أبعاد الحرية الأكاديمية :

تتمثل أبعاد الحرية الأكاديمية في التالي: (علاء عدنان عباس، ٢٠١٥، ص٥٩)

- **حرية الإختيار : هي قدرة الفرد وتمتعه بدرجة عالية من الإستقلالية في الإختيار بين عدد من الخيارات والبدائل.**
- **حرية التفكير : وهي ركن أساس من أركان الحرية الأكاديمية ، وتتمثل في قدرة الفرد على التعبير عن آرائه بأمان ودون قيود.**

ـ حرية الإعتقاد : تعني أن يعيش الناس أحراراً في عقائدهم دون عوائق، وأن الدولة لا تسلب الناس حرية العقيدة، ولا تمنعهم من ممارسة حقهم فيها والدفاع عنها ضمن فلسفة المجتمع.

ـ حرية البحث: تعني قدرة الفرد على إطلاق قواه المبدعة، وحقه في المناقشة، والنقد البناء، دون تعصب أو تميز مع مراعاة الموضوعية والإخلاص للحقيقة.

٣- عناصر الحرية الأكاديمية :

تتضمن الحرية الأكاديمية العديد من العناصر التي يمكن إيجازها في التالي: (تغريد محمود عتاب ،٢٠١٤،ص٣٠)

- **الإستقلال الأكاديمي والمالي والإداري للجامعات، ويعني عدم تدخل أي سلطة سياسية أو دينية أو اجتماعية في الشئون الداخلية للجامعات سواءاً بتعيين أعضاء هيئة التدريس أو الموظفين في الجامعة أو ترقياتهم وإجازاتهم وإعفائهم أو فصلهم من العمل، بالإضافة إلى حق الجامعة في إدارة أموالها وإنفاقها تبعاً لقوانينها وأنظمتها وتعاليمها دون أي تدخل خارجي، أي حق الجامعة في رسم سياستها التعليمية والمالية والإدارية.**
- **حق الجامعة في إنشاء الكليات والأقسام والمعاهد والمراكز العلمية، وفتح التخصصات الأكاديمية وعقد الدورات التدريبية ووضع برامج البحث والمناهج الدراسية والتدريبية وتعديلها وتطويرها وإلغائها، وعقد الامتحانات ومنح الدرجات العلمية والشهادات، ووضع أسس القبول في الكليات.**
- **حق الأساتذة في الجامعات والأكاديميات بممارسة العمل بحرية دون تدخل أو منع أو رقابة من أي سلطة خارج الجامعة، وحقهم في التدريس والتعليم والتعلُّم والنقد والإبداع، وحقهم في التعبير عن أفكارهم ومناقشتها.**
- **وحريتهم في إختيار وإجراء البحوث ونشر نتائجها، وحق الأستاذ في الإحتفاظ بموقعه الوظيفي والأكاديمي طالما هو مؤهل لذلك ولم يخل بواجباته الأكاديمية .**
- **حق الطلاب في اختيار تخصصاتهم التي تتناسب مع ميولهم وقدراتهم، وحقهم في إنتقاء أساتذتهم والمواد التي يدرسونها، وحقهم في التعبير عن آرائهم وأفكارهم والمناقشة والحوار داخل غرفة الصف، وتشمل أيضاً حقهم في تكوين التنظيمات الطلابية الجامعية.**

مما سبق يتم إستنتاج أن الحرية الأكاديمية لها عدة عناصر تتفاوت بين الإستقلال الإداري والمالي للجامعة وذلك يؤدي إلي تعدد مصادر التمويل بالجامعة مما يخفف وطأة التدخل الخارجي في العمل الأكاديمي والإداري داخل الجامعات، وحرية أعضاء هيئة التدريس في التدريس والبحث والمناقشة للموضوعات المختلفة في مجال تخصصاتهم، وحرية الطلاب في إختيار المواد التي يرغبون في دراستها.

٤- خصائص الحرية الأكاديمية :

تمتاز الحرية الأكاديمية بالعديد من الخصائص العامة التي تتلخص في الآتي :(محمد محمد سكران ،٢٠٠١،ص٦٠)

- **الحرية الأكاديمية هي عبارة عن حق مشروع خاص بأعضاء المجتمع الأكاديمي من الباحثين وأعضاء هيئة التدريس والطلاب أفراد وجماعات، يتميزون بها عن سائر الأفراد والجماعات بحكم طبيعة العمل الذي يمارسونه؛ وهذا الإمتياز يضمن لهم الإستمرارية في العمل العلمي اللازم لإثراء العلم والمعرفة وتقدمهما.**
- **تتضمن الحرية الأكاديمية حق الباحثين وأعضاء هيئة التدريس في البحث والتدريس في مجال تخصصاتهم داخل وخارج الجامعة.**
- **الحرية الأكاديمية تتضمن حق أعضاء هيئة التدريس والباحثين في المشاركة في اتخاذ القرارات الجامعية دون الإنفراد بإتخاذ القرارات مهما كانت درجاتهم العلمية مما يحقق الديمقراطية في اتخاذ القرار.**
- **الحرية الأكاديمية تتضمن حق الطالب الجامعي في التعلُّم، أي حقه في اختيار التخصص الذي يدرسه والمواد وطرق التدريس المناسبة، وحقه في المناقشة والحوار، وحقه في استخلاص النتائج بنفسه.**
- **تتضمن الحرية الأكاديمية حق الطلاب في اتخاذ القرارات الخاصة بهم داخل الجامعة، وتنمية الإحساس بمسئوليتهم من خلال المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالجامعة.**
- **تتضمن الحرية الأكاديمية حق الجماعات الأكاديمية على مستوى المجالس الجامعية المختلفة في اتخاذ القرارات الأكاديمية والإدارية والمالية.**
- **تتضمن الحرية الأكاديمية معنى الالتزام، فلا حرية بلا التزامات، ولا حقوق بلا واجبات، وذلك يعني بأن الجماعة الأكاديمية عليها الالتزام بأداء ما عليها من واجبات على أكمل**

وجه، كما أن على الأكاديميين ممارسة حريتهم ممارسة مسؤولة دون الوقوع تحت المساءلة القانونية.

- تتضمن الحرية الأكاديمية حق الحصول على الأمن الوظيفي والحماية، فلا يستطيع الأكاديمي ممارسة عمله بحرية ما لم يحصل على الحماية الكافية لها.
- تتضمن الحرية الأكاديمية عدم وجود تمييز واضح بين الباحثين والأكاديميين المنتمين للمؤسسة الجامعية أو البحثية بسبب الأصل أو الجنس أو الميول أو القناعات الفكرية والسياسية.
- تتضمن الحرية الأكاديمية الإلتزام بالمعايير الموضوعية والعلمية في مجال التعيين والترقيات والتأهيل بالإضافة إلى عدم التدخل في الشئون التدريسية والأكاديمية للأستاذ.

مما سبق يتم استنتاج أن الحرية الأكاديمية حق وإمتياز خاص بأعضاء هيئة التدريس، والطلاب، والمؤسسة الجامعية، فحرية الأستاذ لا تقتصر علي التدريس والبحث ؛بل تمتد لتشمل حق أعضاء هيئة التدريس في التخطيط للبرامج الدراسية والمقررات واختيار أساليب التقويم الخاصة بالمقرر الذي يقوم بتدريسه، وحقه في المشاركة في اتخاذ القرارات الأكاديمية علي مستوي القسم ومستوي الكلية ومستوي الجامعة دون انفراد بها من قبل شخص واحد، وايضا عدم التفريق بين أعضاء هيئة التدريس بسبب الأصل أو الجنس أو الديانة أو الانتماء لأحزاب سياسية أو فكرية، كما تتضمن الموضوعية في التعيينات والترقيات وعدم الخضوع لأي مؤثرات خارجة عن اطار البحث العلمي ومستوي التأهل في مادة التخصص، وأيضا حق الطلاب في اختيار التخصصات التي تتناسب مع قدراتهم وميولهم، وحقهم في اختيار المقررات الدراسية التي يرغبون في دراستها وحقهم في اختيار أعضاء هيئة التدريس الذين يقومون بتدريسهم، وتشمل الحرية الأكاديمية أيضا حرية الجامعة كمؤسسة في إدارة نفسها بنفسها والتمتع بالإستقلالية في إتخاذ قراراتها في الأمور التي تجري داخلها مثل : سياسة قبول الطلاب وتوزيعهم علي الشعب والتخطيط للمقررات الدراسية، واختيار وتعيين هيئات التدريس واختيار القيادات الجامعية، وتنظيم البعثات الدراسية للأساتذة والمنح للطلاب، وغيرها.

٥- مجالات الحرية الأكاديمية :

تتعدد مجالات الحرية الأكاديمية في التعليم العالي بدءاً بالمؤسسات الأكاديمية المتمثلة في الجامعات مروراً بكافة أفراد المجتمع الأكاديمي ،لذا يمكن تصنيف مجالات الحرية الأكاديمية إلى ما يأتي :

(أ)استقلال الجامعة

تعد الجامعة مكون أساسى وجوهرى فى عقل الأمة وضميرها فهى البوتقة التى تخرج منه الأفكـار والأبحاث فى كل فروع المعرفة وقد أثبت العلم فى العصر الحديث أن تقدم الأمم مرتبط بالمستوى العلمى لجامعاتها وهناك اجماع أن الجامعة يجب أن تتمتع بالإستقلال حتى تستطيع القيام بوظائفها الأساسية ومنها البحث العلمى المبتكر والمبدع فى الفروع العلمية والإنسانية على حد سواء(دعاء محمد إبراهيم ،٢٠٠٨،ص٣٦)، ويؤكد هذا البعد علي أن الحرية الأكاديمية يجب أن تُمنح للجامعة كمؤسسة، لممارسة دورها بشكل إستقلال يدون تدخل من أي مؤسسة أو وكالة أخري، حيث أن لكل جامعة ظروفها وامكانياتها التي تقوم علي أساسها بتنظيم عملية السير داخلها وتوجيهها بما يتناسب مع الإمكانيات ومطالب المجتمع .

ويتضمن مجال الحرية الأكاديمية للجامعة ثلاثة مستويات تم تناولها في إستقلال الجامعة وهي :

ـ الاستقلال الإداري ــ الإستقلال المالي ـ الإستقلال الأكاديمي .

(ب)حرية أعضاء هيئة التدريس

الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي : هي حقوق الأساتذة في الجامعات والأكاديميات بممارسة العمل بحرية وبدون تدخل أو منع أو رقابة من الآخرين، سواء كان من الحكومة أو أي سلطة سياسية أو دينية أو إجتماعية أو أية هيئة أخري خارج الجامعة، وتؤكد الحرية الأكاديمية أن للأستاذ أو الباحث الذي يسعي لاكتشاف الجديد حرية بداية من كونه طالباً حتي يصبح أستاذاً من خلال تقاريره ومقالاته وبحوثه ونتائجه.(شبل بدران الغريب ،٢٠١٢ ،ص ٤٤)

وتعرف أيضاً بأنها الحرية والإلتزام لعضو هيئة التدريس في التدريس والبحث عن الحقيقة وتقديم وتفسير ومناقشة القضايا الخاصة بالمجتمع البشري والعالم المادي في كل فروع ومجالات المعرفة.(أسماء أحمد محمد يونس ،٢٠١٦،ص٢٧)، وإن العلماء ينبغي أن يكونوا أحرار في أن يقوموا بالبحث في أي مشكلة أو فرض، وينبغي أن يتبعوا الأفكار الجديدة وينتقدوا الأفكار البالية، وإن مبدأ الحرية الأكاديمية يدفع إلي إنجاز الأهداف العلمية بطرق عديدة منها:(شبل بدران الغريب ،٢٠١٢، ص٤٥)

- تلعب الحرية الأكاديمية دوراً في إنتشار المعرفة، بأن تجعل العلماء يتتبعون الأفكار الجديدة ويعملون علي حل مشكلات جديدة .
- تلعب الحرية الفكرية والأكاديمية دوراً مهماً في تنمية الإبداع العلمي، حيث أن الإبداع يجف في البيئات الإستبدادية السلطوية والمحكومة بالصرامة والقوة.
- تلعب الحرية الأكاديمية دوراً مهماً للأستاذ في إقرار صلاحية المعرفة العلمية، بأن تتيح للعلماء نقد وتحدي الأفكار والفروض القديمة .

وهذا لا يعني بأن حرية عضو هيئة التدريس مطلقة، بل نابعة من المسئولية الملقاة على عاتقه، والتي تتطلب منه الإلتزام وممارسة الحرية الأكاديمية المتاحة له بمسئولية ووعي، كما أن حرية عضو هيئة التدريس تتضمن المجالات التالية: حرية التعليم والتدريس،و حرية البحث والتعلُّم، ومشاركة عضو هيئة التدريس في صنع القرار الجامعي وفتح نوافذ التعبير، ومشاركة عضو هيئة التدريس في الخدمات والنشاطات التطوعية، فحرية عضو هيئة التدريس تعتبر من أساسيات النظام الجامعي، وليس من كمالياته، فإذا انتقصت حريته انعكس ذلك على حرية واستقلال الجامعة بشكل عام، وبدون استقلال الجامعة لا يمكن أن يكون للجامعة شخصيته.

(ج)حرية الطالب الجامعي :

تعنى حق الطالب فى التعليم والنقد والإبداع وحقه فى تكوين استنتاجاته بناء على دراسته وحقه ايضاً فى الإستماع والتعبير عن آرائه، وحقه فى أن يكون له رأى فى تقرير ما يدرسه، وللطالب الجامعى الحرية فى اختيار المقررات الدراسية، وله دور فاعل فى الإتحادات الطلابية والجمعيات العلمية التى ينتمى إليها وتلك الحقوق هى حقوق اصيلة يجب أن يمارسها الطلاب دون وصاية أو تسلط من الادارة الجامعية، وتلك الحريات تتضمن حصانة للطلاب

وتحميهم من كشف آرائهم ورؤيتهم التى يعبرون عنها فى امتحاناتهم وتقاريرهم من قبل اساتذتهم.(شبل بدران الغريب ،٢٠١٢،ص٤٥)

وتتضمن حرية الطالب الجامعي : حريته في الكلام والتعبير والتفكير والمناقشة والمجادلة، وحرية التعليم والتعلم والنقد والإبداع، وحرية المشاركة في اختيار وإجراء التقارير والتدريبات البحثية، وحرية تبادل الأفكار، وللطلاب الجامعيين الحق في تنمية معتقداتهم واتجاهاتهم المستقلة بعيداً عن أساتذتهم ومؤسساتهم الأكاديمية.(ندي عبد الرحمن عبد العزيز ،٢٠١٦،ص٤٩)، فحرية الطلاب الجامعيين تتضمن أيضاً حق الطلاب في اختيار تخصصاتهم التي تسمح قدراتهم ومؤهلاتهم العلمية بها، وحرية انتقاء المواد التي يدرسونها والأساتذة الذين يدرسونهم، بالإضافة إلى حقهم في تكوين التنظيمات الطلابية الجامعية .

وتتيح الحرية الأكاديمية للطلاب الجامعيين حقهم في اتخاذ القرارات الخاصة بهم داخل الجامعة، وتنمية الإحساس بمسئوليتهم من خلال المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بأمورهم ودراستهم، وعلى الرغم من أهمية الحرية الأكاديمية للطالب الجامعي، إلا أن بعض العلماء قصر الحرية الأكاديمية على المؤسسة الأكاديمية متمثلة في الجامعة بالإضافة إلى الأستاذ الجامعي فقط دون شمولها للطلاب الجامعيين، أصحاب هذا الإتجاه يرون أن الحرية الأكاديمية حق مشروع للأساتذة الجامعيين الذين اكتسبوا خلال سنوات حياتهم حرياتهم الشخصية والإجتماعية والسياسية والمهنية حتى وصلوا إلى الحرية الأكاديمية ، فكيف الطلبة يحصلون عليها وتصبح حقاً لهم وهم لم يستأهلوا بعد حريتهم المهنية، بل لا زالوا في طور الإعداد والتكوين، فالحرية الأكاديمية صلاحيات ومسئوليات والتزامات وحتى يمارسها الجامعي يحتاج إلى أن يكون كفئاً مؤهلاً حتى يستطيع تحمل مسئولياتها والقيام بواجباتها، والأساتذة هم أصحاب الكفاءة والإختصاص. (محمود قمبر،٢٠١١،ص ٢٠)

ويمكن القول بأن لكل منهم مجالاته من الحرية، فللطالب الجامعي الحق في ممارسة حريته بما يتناسب مع إمكاناته، وللأستاذ الجامعي حق ممارسة حريته الأكاديمية التي تتلاءم مع كفاءاته وإمكاناته، وكلٌّ منهما يمارسها بما يتناسب مع قدراته ومسئولياته.

وبعد استعراض مجالات الحرية الأكاديمية يلحظ بأنها اقتصرت فقط على مؤسسات التعليم العالي، وبالتالي فهي لا تشمل مؤسسات التعليم العام ومعلميها، وقد اختلف العلماء في ذلك، فهناك من يرى قصرها على الأساتذة الجامعيين ومؤسسات التعليم العالي، والبعض الآخر

يضمنها لمؤسسات التعليم العام والمعلمين فيها، ولكل منهم مبرراته التي يمكن إيجازها في التالي :

الاتجاه الأول : يقصر الحرية الأكاديمية على مؤسسات التعليم العالي وأعضاء هيئة التدريس بها، حيث يرون بأن المعلم في المدرسة ليس كالأستاذ في الجامعة، الذي له صفة عالم وباحث ومنتج للمعرفة وخبير وناقد، لكن المدرس فني تدريس يلم بموضوع تعليمه ويتخذ تقنياته ولكنه ليس مسئولاً عن وضع المنهج وتطوير محتوياته، إنه فقط يدرس ما يقرره المسئولون، وقد يشارك في ذلك ولكن بما لا يتجاوز حدود عمله المهني.

الاتجاه الثاني : يرى بأن الحرية الأكاديمية تشمل المعلمين في مؤسسات التعليم العام بالإضافة إلى الأساتذة في مؤسسات التعليم العالي، حيث إن المدرس يتمتع بالحرية الأكاديمية في تصريف واجباته المهنية، ويقرر الوسائل التعليمية والطرق المناسبة لتعليم تلامذته ضمن إطار البرامج المقررة وبمساعدة السلطات التعليمية.

مما سبق يمكن القول إن الحرية الأكاديمية شاملة لكل من أعضاء هيئة التدريس والطلاب والباحثين والجامعة أي للأفراد والمؤسسة معاً، كما أنها ضرورة لا غني عنها لهم، كما أن كلا منها ضرورة للأخرى، وذلك لأن ممارسة أعضاء هيئة التدريس لحريتهم تعتمد علي تمتع المؤسسة الحاضنة لهم باستقلاليتها وحريتها، فلا حرية لأفراد في مجتمع مقيد، أما غير ذلك فهو شعارات مرفوعة دون أدني ممارسة، كما أن المجتمع الأكاديمي الحر من أعضاء ومؤسسة يدفع الطلاب إلي الإحساس بالحرية بل وتنمية قيمة الحرية في نفوسهم، فيختارون ما يدرسونه بالطريقة التي تتناسب مع قدراتهم ويبدون آرائهم بكل صراحة ووضوح دون خوف، ويجب التنويه بأن هذه الحرية ليست عاملة مطلقة، ولكنها خاصة بالعمل الأكاديمي داخل الجامعات فقط .

٦- الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية :

إن الإستقلال في الرأي، وحرية الفكر والعمل هما الأساس للتعليم الجامعي، كما أن البعد عن التيارات السياسية والمؤثرات المختلفة أمر مطلوب لكي تسير الجامعة سيرها الطبيعي، والهدف الأساسي للجامعة هو تنمية المعرفة البشرية وتطويرها في المجالات المختلفة سواء في العلوم الطبيعية أو العلوم الإجتماعية، كما أن الجامعة لا تصبح أسماً علي مسمي إلا إذا

قامت حياتها علي إستقلال يظهر في نظامها التعليمي.(عبد العزير الغريب صقر ،٢٠٠٥،ص١٨٥)

وفي مصر، فقد كان إنشاء الجامعة المصرية الأولي عام ١٩٠٨م بمجهودات شعبية وبمساندة القوي الوطنية التي راودها حلم النهضة والتقدم، ونشأت فكرة الجامعة مع بداية ظهور الفكر الليبرالي، فكان هدفها الأساسي تحديث المجتمع وتحرير العقل، ومعني ذلك أن تتمتع كمؤسسة بنوع من الإستقلال يكفل لها أكبر قدر من الحرية، وأن تكون القاعدة للتعليم فيها هي العلم للعلم، وحتي تشعل في نفوس خريجيها جذوة البحث عن الحقيقة وحب الحقيقة، ولم يكن تحقيق ذلك سهلاً في يوم من الأيام، فلقد خاضت معارك كثيرة في هذا السبيل منذ العشرينات إلي الأربعينات، وبعد حصول مصر علي إستقلالها المقيد عام ١٩٢٢ م بفضل ثورة ١٩١٩م، مدت الدولة مظلتها لتشمل تلك الجامعة المصرية الشعبية، بل وإنشاء وتوسيع جامعات حكومية أخري. (كمال نجيب الجندي ،٢٠٠١،ص١٩)

ولكن مع توفر هذه القاعدة العلمية المتميزة والواسعة المتمثلة في الجامعات ومراكز البحوث المختلفة، إلا أنها تنقصها مجموعة من المقومات، ولهذا يقوم بعض أساتذة الجامعات بالمطالبة بالإستقلال حتي يصل إلي الحصانة، ولقد حاول أساتذة الجامعات جيلاً بعد جيل ترسيخ أسس الحرية الأكاديمية واستقلال البحث العلمي في الجامعات المصرية، ونجحت بعض المحاولات إلا أنها لم يكتب لها الإستمرار، والقضية لا تزال اليوم محسومة في أيدي السلطات السياسية والإدارية، مما يحرم الجامعة والطلاب حق تقرير مصيرهم العلمي نظراً للتدخل المسرف من جانب الإدارة وأجهزتها في قضايا الجامعة والبحث العلمي .(نبيل نوفل ،١٩٩٢،ص٥٢).

ثالثاً: الجانب التشريعي :

يعد الجانب التشريعي ثالث وأقوي مقوم لتحقيق الحصانة الأكاديمية ،فلكي تتحقق الممارسة الآمنة للحصانة الأكاديمية فلابد لها من تشريع ولوائح منظمة لها وللعمل بها ،وسوف تتناول الدراسة الحالية الدستور المصري وتحقيق الحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس.

الدستــور المصري وتحقيق الحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس :

الدستور أهم عقد إجتماعي بين الشعب والدولة بكافة سلطاتها ،فهو يضع القواعد الحاكمة للعلاقة بين الشعب والدولة، وفيما يتعلق بتاريخ الدساتير في مصر، فإن الدستور المصري له تاريخ طويل تمثلت فيه محاولات وجهود عديدة سعت فيها الحركات الثورية والنضال الشعبي إلي إنتاج دستور يحقق الكرامة والحرية والإستقرار لجموع الشعب باختلاف طوائفه ومكوناته.

وإزاء هذا الترابط بين دستور الدولة ومؤسسات التعليم يتبادر إلى الذهن المواد المتعلقة بالتعليم الجامعى ومدى اهتمامها بقضايا التعليم الجامعى ،ويتبادر أيضاً إلى الذهن مسألة إحترام تنفيذ النصوص الدستورية المتعلقة بالتعليم الجامعى وتوفير المقومات اللازمة لتحقيقها، فالعبرة ليست فى وجود دستور يحمل فى طياته مواد تعكس إهتمام الدولة بالتعليم الجامعى ،ولكن أيضاً فى توافر المقومات التى تكفل تنفيذها في الواقع.

دستــور ٢٠١٤م والحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس

يعد دستور ٢٠١٤م أحدث الدساتير المصرية، والذي بمقتضاه تعمل كل أجهزة الدولة في الوقت الراهن، وقد جاء دستور(٢٠١٤ م) في (٢٤٧) مادة علي (٦) أبواب، وجاءت مواد التعليم في الفصل الأول من الباب الثاني باب المقومات الأساسية للمجتمع، وتتمثل مواد التعليم بهذا الدستور في المواد الآتية :(جمهورية مصر العربية ،٢٠١٤)

مادة (١٩) : التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ علي الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير،وتنمية المواهب، وتشجيع الإبتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم الوطنية، والتسامح وعدم التمييز،وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية، والتعليم إلزامي حتي نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته في المراحل المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية وفقاً للقانون، وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن (٤%) من الناتج القومي الإجمالي للتعليم قبل الجامعي .

مادة (٢٠) : تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفني والتدريب المهني وتطويره، والتوسع في أنواعه كافة، وفقا لمعايير الجودة العامية، وبما يتناسب مع إحتياجات سوق العمل.

مادة (٢١) : تكفل الدولة إستقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية، وتوفير التعليم الجامعي وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وتعمل علي تطوير التعليم الجامعي وتكفل مجانيته في

جامعات الدولة ومعاهدها، وفقاً للقانون وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي لا تقل عن (٢%) من الناتج الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتي تتفق مع المعدلات العالمية الأهلية التي لا تستهدف الربح وتلتزم الدولة بضمان جودة التعليم في الجامعات الخاصة والأهلية وإلتزامها بمعايير الجودة العالمية وإعداد كوادرها من أعضاء هيئات التدريس والباحثين، وتخصيص نسبة كافية من عوائدها لتطوير العملية التعليمية والبحثية.

مادة (٢٢) :المعلمون، وأعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم، الركيزة الأساسية للتعليم تكفل الدولة تنمية كفاءاتهم العلمية ومهاراتهم المهنية، ورعاية حقوقهم المادية والأدبية بما يضمن جوة التعليم وتحقيق أهدافه.

مادة (٢٣) : تكفل الدولة حرية البحث العلمي وتشجع مؤسساته، باعتباره وسيلة لتحقيق السيادة الوطنية وبناء اقتصاد المعرفة، وترعي الباحثين والمخترعين، وتخصص له نسبة من الإنفاق الحكومي لا تقل عن (١%) من الناتج الإجمالي تتصاعد تدريجيا حتي تتفق مع المعدلات العالمية .

مادة (٢٤) : اللغة العربية والتربية الدينية والتاريخ الوطني بكل مراحله مواد أساسية في التعليم قبل الجامعي الحكومي والخاص، وتعمل الجامعات علي تدريس حقوق الإنسان والقيم والأخلاق المهنية للتخصصات العلمية المختلفة .

يُلاحظ علي دستور مصر الحالي، دستور (٢٠١٤)أنه يكفل للجامعات في المادة رقم (٢١) إستقلالها، كما عبرت المادة رقم (٢٣) عن حرية البحث العلمي ونصت عليه دستورياً، ولعل حرية البحث يضمن الحرية في التعبير عن الرأي في الموضوعات التي تستهوي الباحثين، وتدفعهم إلي الكتابة فيها دون خوف من الإدارة أو من أي إعاقات سواء داخل الجامعة أو خارجها، وخصصت الدولة نسبة من الناتج القومي للبحث العلمي ولأول مرة فلم يكن ذلك موجوداً من قبل في الدساتير السابقة، كما أن المادة (٢٢) نصت علي أن أعضاء هيئة التدريس هم ركيزة أساسية للتعليم تتولي الدولة رعاية حقوقهم المادية والأدبية، كما نصت المادة (٢٤) علي تدريس حقوق الإنسان والقيم والأخلاق بالتعليم الجامعي.

ولعل ذلك تأكيداً علي مراعاة مصر للإتفاقيات الدولية، والسعي قدماً نحو تحقيق التقارب بين الشعوب علي إختلافها وهي مبادئ دعت إليها اللجنة الدولية التي أنشأتها اليونسكو في بدايات عام ١٩٩٣ م حول التعليم في القرن الحادي والعشرين، وخلص إلي مبادئ أربعة

تشكل أعمدة أساسية تبني عليها أوليات وإستراتيجيات التعليم، وتمثل أهدافاً عالمية للتعليم كان من بين+ها تعلم العيش مع الآخرين، ولاسيما أن تحقيق ذلك يتطلب تنمية فهم الآخر، والإستعداد لتسوية النزاعات في ظل التعددية والتفاهم والسلام. (جاك ديلور ،وأخرون ،١٩٩٩،ص٨٦)

كما أن مواد دستور ٢٠١٤ م كفلت البحث العلمي وإستقلال الجامعات وحرية البحث، أي أنه تناولت المعني الضمني للحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، ولكنه لم ينص عليها صراحةً، فالحصانة ليست مجرد حرية البحث العلمي فقط بل أن يؤدي عضو هيئة التدريس أدواره في ضوء وظائف الجامعة وبالتالي يحتاج عضو هيئة التدريس إلي حرية وحصانة أكاديمية يمارس من خلالها دوره في البحث العلمي والتدريس وحرية في الفكر فيكون له الحرية الكاملة في إختيار ما يدرسه لطلابه، والموضوعات التي يرغب البحث فيها ويكون له الحق في صنع القرارات الأكاديمية وتنفيذها، وهذا بالفعل ما نص عليه الدستور بالعبارة الواضحة في المادة (٢٢) وذلك حين أوكل إلي الدولة مهمة رعاية أعضاء هيئة التدريس وتوفير كل حقوقهم، وهنا يمكن القول بأن الحصانة الأكاديمية حق أساسي لأعضاء هيئة التدريس، وذلك ينتج عنه ضرورة توافر الحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس كحق مشروع ومكفول بالدستور المصري، ولابد من سن القوانين التي تنظم سير هذه الحصانة حتي يتمتع بها أعضاء هيئة التدريس في عملهم الأكاديمي ، ومن ثم الإرتقاء بالعملية التعليمية الجامعية والبحثية.

وعليه يمكن القول : أنه علي الرغم من قصور الدستور فيما يتعلق بحصانة المجتمع الأكاديمي إلا أنه يحوي نقاط مضيئة منها رفع ميزانية البحث العلمي إلي١% من اجمالي الناتج القومي مما يتيح الفرصة أمام الأكاديميين لإجراء البحوث التطبيقية التي لم تكن متوفرة بسبب قلة ما ينفق علي البحث العلمي، وغيرها .

الدراسة الميدانية وتفسير نتائجها

استكمالاً لإجراءات للبحث تم تطبيق استبانة علي عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة سوهاج ،وكذلك إجراء مقابلة مع عينة من السادة القادة والإداريين بجامعة سوهاج ،كما يأتي:

بالنسبة للمقابلة التي تضمنت السؤال التالي : ما المقومات الواجب توافرها في المجتمع والجامعات لتهيئ المناخ المناسب للحصول علي حصانة اكاديمية لأعضاء هيئة التدريس؟ ، جاءت نتائجها كما يأتي :

هناك مجموعة من المقومات الواجب توافرها في الجامعات والمجتمع لتهيئ المناخ المناسب للحصول علي حصانة اكاديمية لأعضاء هيئة التدريس تم اجماع عينة الدراسة علي مجموعة من النقاط منها :

- **إنشاء وحدات تطالب بحقوق أعضاء هيئة التدريس.**
- **إقتراح تشريعات واضحة تسهم في إقرار الحصانة الأكاديمية .**
- **الإستقلال الإداري للكلية وللجامعة، وعدم تدخل أي جهات خارجية في العمل داخل الجامعات .**
- **تفعيل دور النقابات المهنية.**
- **توافر نصوص تشريعية للحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس.**
- **تفعيل الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية.**
- **توزيع الأدوار الإدارية بدقة داخل الجامعة وداخل الكلية وعدم ربطها بشخص واحد.**
- **توفير المناخ الملائم لأداء العمل الأكاديمي والبحثي .**
- **عقد المؤتمرات والندوات التي تطالب بالحصانة الأكاديمية .**
- **وعي المسئولين بأهمية الحصانة الأكاديمية .**
- **إتاحة الفرصة لتقبل الآراء المتغايرة .**
- **إحترام الرأي والرأي الآخر فيما يخص الموضوعات الجدلية .**
- **العمل علي توافر نوع من الحوار البنَّاء .**
- **اتاحة الفرصة لمناقشة حقوق أعضاء هيئة التدريس في المجتمع.**

Print:(ISSN 2682-2989) Online:(ISSN 2682-2997)

يتضح من خلال العرض السابق لاستجابات عينة البحث علي اسئلة استمارة المقابلة علي السؤال: " ما المقومات الواجب توافرها في المجتمع والجامعات المصرية لتهيئ المناخ المناسب لحصول أعضاء هيئة التدريس علي الحصانة الأكاديمية ؟" في إستمارة المقابلة ما يأتي :

تتمثل المقومات الواجب توافرها في الجامعات والمجتمع لتهيئ المناخ المناسب لحصول أعضاء هيئة التدريس علي الحصانة الأكاديمية في التالي :

إن توفير المناخ الملائم لأداء العمل الأكاديمي والبحثي مقوم هام للحصانة الأكاديمية ،كما أن العمل علي اتاحة الفرصة لمناقشة حقوق أعضاء هيئة التدريس في المجتمع من خلال المؤتمرات والندوات وعبر وسائل الأعلام يعتبر مقوم أساسي للحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس ،كما أن توزيع الأدوار الإدارية بدقة داخل الجامعة وداخل الكلية وعدم ربطها بشخص واحد مقوم أساسي لتيسير تحقيق الحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس ،كما يُعد إنشاء وحدات تطالب بحقوق أعضاء هيئة التدريس مقوم أساسي للحصانة الأكاديمية ،ويُعد الإستقلال الإداري للكلية وللجامعة وعدم تدخل أي جهات خارجية في العمل داخل الجامعات وتوافر الحرية الأكاديمية دعامتان أساسيتان لحصانة أكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية.

كما أن النقابات المهنية لها دورها الاساسي في توافر حصانة أكاديمية لأعضاء هيئة التدريس ،فمثل هذه النقابات تعمل علي المطالبة بحقوق أعضاء هيئة التدريس وتسعي لتحقيقها ، كما يُعد توافر نصوص تشريعية للحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس مقوم ضروري للحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية.

وأما عن الاستبانة الخاصة بمقومات الحصانة الأكاديمية فتضمنت (١٠) عبارات ،جاءت نتائجها كما هو موضح بالجدول التالي :

جدول رقم (١) يوضح نسب متوسط الإستجابة لأفراد العينة بالكليات العملية والنظرية حول عبارات مقومات الحصانة الأكاديمية .

م	العبارة	نسبة متوسط الإستجابة لعينة الكليات العملية		نسبة متوسط الإستجابة لعينة الكليات النظرية		نسبة متوسط الإستجابة للعينة الكلية	
		نسبة المتوسط	مستوي التحقق	نسبة المتوسط	مستوي التحقق	نسبة المتوسط	مستوي التحقق
١	وجود نص تشريعي للحصانة الأكاديمية لعضو هيئة التدريس يضمن ممارستها بأمان.	٠.٩٣	تتحقق	١	تتحقق	٠.٨٩	تتحقق
٢	وجود ضوابط لممارسة الحصانة الأكاديمية تضمن الممارسة الآمنه لها .	٠.٩٣	تتحقق	١	تتحقق	٠.٧٤	تتحقق
٣	تُعد الحرية الأكاديمية مقوم ضروري للحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس	٠.٩٣	تتحقق	٠.٩٨	تتحقق	٠.٧٩	تتحقق
٤	يُعد استقلال الجامعة المالي خطوة مهمة للحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس.	٠.٩٥	تتحقق	٠.٩٤	تتحقق	٠.٩٥	تتحقق
٥	يعتبرالإستقلال الإداري سبيل لتحقيق الإبداع وتمتع أعضاء هيئة التدريس بالحصانة الأكاديمية	٠.٩٥	تتحقق	٠.٩٨	تتحقق	٠.٩٣	تتحقق
٦	صياغة مواد دستورية تنص بشكل صريح علي الحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس .	١	تتحقق	٠.٩٨	تتحقق	٠.٩٩	تتحقق
٧	ضرورة وجود هيئة أو منظمة مهنية ترعي الحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس.	١	تتحقق	٠.٩٨	تتحقق	٠.٩٩	تتحقق
٨	يُعد عقد الندوات والمؤتمرات العلمية التي تطالب بالحصانة الأكاديمية وتعدد أهميتها في مجال العمل الأكاديمي مقوم هام للحصانة الأكاديمية .	١	تتحقق	٠.٩٦	تتحقق	٠.٩٩	تتحقق
٩	وعي المجتمع بدور أعضاء هيئة التدريس وضرورة توفر حصانة أكاديمية لهم مقوم مهم للحصانة الأكاديمية	١	تتحقق	٠.٩٨	تتحقق	٠.٩٩	تتحقق
١٠	يعتبر وعي المسئولين عن تطوير منظومة التعليم بأهمية الحصانة الأكاديمية في البحث مقوم مهم لحصانة اكاديمية لأعضاء هيئة التدريس.	١	تتحقق	٠.٩٥	تتحقق	٠.٩٨	تتحقق
	الحد الأعلي للثقة	٠.٧٢		٠.٧٥		٠.٧١	
	الحد الأني للثقة	٠.٦٠		٠.٥٨		٠.٦٣	

يتضح من النتائج المتضمنة بالجدول السابق أن أفراد العينة (العملية والنظرية) عبرت من خلال استجاباتها علي عبارات الإستبانة بأن هناك مقومات اساسية تمثل نقاط مضيئة في

إقرار الحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، وهذا ما يظهر بوضوح عند إستقراء نسب متوسط الإستجابة لأفراد العينة علي عبارات لإستبانة، وذلك كما يأتي :

جاءت العبارة(١) والتي تنص علي "وجود نص تشريعي للحصانة الأكاديمية لعضو هيئة التدريس يضمن ممارستها بأمان " بنسبة ثبات مرتفعة جدا تجاوزت الحد الأعلي لحدود الثقة في استجابة العينة الكلية فكانت(٨٩. ٠) وهذا يؤكد علي أن أهمية وجود نص تشريعي وضوابط واضحة للحصانة الأكاديمية لعضو هيئة التدريس ، كما جاءت العبارة (٢) والتي تنص علي "وجود ضوابط لممارسة الحصانة الأكاديمية تضمن الممارسة الآمنه لها " بنسبة ثبات مرتفعة جدا تجاوزت الحد الأعلي لحدود الثقة في استجابة العينة الكلية فكانت (٧٤. ٠) مما يوضح أن ضوابط الحصانة الأكاديمية تضمن ممارسة سليمة آمنه للحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية .

كما جاءت العبارة(٦) والتي تنص علي "صياغة مواد دستورية تنص بشكل صريح علي الحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس " بنسبة ثبات مرتفعة جدا تجاوزت الحد الأعلى لحدود الثقة في استجابة العينة الكلية فكانت (٩٩. ٠) مما يؤكد أن صياغة مواد دستورية تنص بشكل صريح علي الحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس تمثل أحد المقومات المهمة لإقرار الحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات.

كما جاءت العبارات (٣) التي تنص علي " تُعد الحرية الأكاديمية مقوم ضروري للحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، و(٤) التي تنص علي "يُعد استقلال الجامعة المالي خطوة مهمة للحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، و(٥) التي تنص علي "يعتبر الإستقلال الإداري سبيل لتحقيق الإبداع وتمتع أعضاء هيئة التدريس بالحصانة الأكاديمية، بنسب ثبات تجاوزت الحد الأعلى للثقة (٧٩. ٠) و(٩٥. ٠) و(٩٣. ٠) علي الترتيب في العينة الكلية أي بنسبة تحقق مرتفعة، لتؤكد أن الحرية الأكاديمية واستقلال الجامعة المالي والاداري من أهم مقومات الحصانة الأكاديمية .

كما تشير النتائج المتضمنة في الجدول السابق أن العبارة(٧) جاءت بدرجة ثبات مرتفعة(٩٩. ٠) أي تتحقق، مما يؤكد علي ضرورة وجود هيئة أو منظمة مهنية ترعي الحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس فوجود منظمة للأكاديميين تطالب بحقوقهم يعد مقوم هام للحصانة الأكاديمية ، كما جاءت العبارة (٨) " يُعد عقد الندوات والمؤتمرات العلمية

التي تطالب بالحصانة الأكاديمية وتعدد أهميتها في مجال العمل الأكاديمي مقوم هام للحصانة الأكاديمية "بدرجة تحقق مرتفعة (٩٩. ٠) للعينة الكلية لتوضيح أن عقد الندوات والمؤتمرات العلمية التي تطالب بالحصانة الأكاديمية في مجال العمل الأكاديمي مقوم هام للحصانة الأكاديمية .

وعن وعي المسئولين عن تطوير منظومة التعليم ووعي المجتمع بأهمية الحصانة الأكاديمية في البحث العلمي العبارتان (٩) والتي تنص علي " وعي المجتمع بدور أعضاء هيئة التدريس وضرورة توفر حصانة أكاديمية لهم مقوم مهم للحصانة الأكاديمية " والعبارة (١٠) والتي تنص علي "يعتبر وعي المسئولين عن تطوير منظومة التعليم بأهمية الحصانة الأكاديمية في البحث مقوم مهم لحصانة أكاديمية لأعضاء هيئة التدريس" فقد جاءت استجابات الأفراد بمتوسطات مرتفعة(٩٩. ٠) و(٩٨. ٠) للعينة الكلية أي تحقق العبارتان مما يؤكد علي أن وعي المسئولين عن تطوير منظومة التعليم ووعي المجتمع بأهمية الحصانة الأكاديمية في البحث العلمي من المقومات الضرورية لتشريع وإقرار الحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية .

الخلاصة:

تناول البحث الحالي مقومات الحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في ضوء التشريع المصري ، فالتشريع المصري للتعليم الجامعي هو الذي ينظم التعاملات في المجتمع الأكاديمي ، وحرصاً علي قيام أعضاء هيئة التدريس بوظيفتهم الأكاديمية بكل أمان ونجاح فلا بد من تحقيق جو أكاديمي آمناً ودافعاً للإنجاز ، ولا شك أن الحصانة الأكاديمية خير ضمان لتحقيق جو أكاديمي يبث الهمم في النفوس ويعطي لملكة الإبداع والتفكير الطاقة الكاملة للعمل ، فهناك مجموعة من المقومات الأساسية والضرورية لإقرار الحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس والعمل بها ورعايتها ، وبتوافر هذه المقومات تتحقق الحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية.

توصيات البحث

كما أوصي البحث الحالي بضرورة توافر مجموعة من المقومات لتحقيق وإقرار الحصانة الأكاديمية أهمها :

- **إنشاء وحدات تطالب بحقوق أعضاء هيئة التدريس.**
- **صياغة مواد دستورية تنص بشكل صريح علي الحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس.**
- **وجود ضوابط لممارسة الحصانة الأكاديمية لممارستها بأمان .**
- **تحقيق الاستقلال الإداري للجامعات المصرية .**
- **تفعيل الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية.**
- **عقد المؤتمرات والندوات التي توضح أهمية الحصانة الأكاديمية وتطالب بها .**
- **الوعي الكامل للمسئولين عن تطوير منظومة التعليم الجامعي بأهمية الحصانة الأكاديمية .**

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أسماء أحمد خلف، "التخطيط الاستراتيجي لمواجهة بعض قضايا التعليم الجامعي في مصر في ضوء التغيرات المعاصرة "، **رسالة ماجستير**، كلية التربية، جامعة سوهاج، ٢٠١١ .

أسماء أحمد محمد يونس، " سيناريوهات مستقبلية للحرية الأكاديمية لدي أعضاء هيئة التدريس بالجامعة في ضوء بعض المتغيرات المجتمعية "،**رسالة دكتوراه**، كلية التربية، جامعة المنيا، ٢٠١٦.

إسماعيل سراج الدين، **الحرية الفكرية والأكاديمية** : مكتبة القاهرة، منتدي الإصلاح العربي، ٢٠٠٧.

أماني محمد شريف عبد السلام، "دراسة تقويمية للحرية الأكاديمية للمعلم الجامعي المصري في ضوء بض المستحدثات العصرية "،**رسالة ماجستير**، كلية التربية، جامعة اسيوط، ٢٠٠٤.

تغريد محمود عتاب، "الحرية الأكاديمية لدي أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات الأردنية والمشكلات التي يواجهونها عند ممارستهم لها ومقترحات للتطوير"، **رسالة دكتوراه**، كلية التربية، جامعة اليرموك، ٢٠١٤.

جاك ديلور، وآخرون، **التعلم ذلك الكنز المكنون**، القاهرة : مركز مطبوعات اليونسكو، واللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين، ١٩٩٩م.

جمهورية مصر العربية، **دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤م**، الجريدة الرسمية، العدد (٣)، القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٨ يناير ٢٠١٤، المواد (١٩ ،٢٠ ،٢١ ،٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥)

دعاء محمد ابراهيم، " الحرية الاكاديمية للباحثين فى الجامعة "، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التربية، جامعة الاسكندرية، ٢٠٠٨.

رضا إبراهيم المليجي، **نحو تعليم متميز في القرن الحادي والعشرين : رؤي استراتيجية ومداخل إصلاحية**، القاهرة : دارالفكر العربي، ٢٠١١.

سناء عبد الزهرة الجمعان، "الرضا عن العمل لدي أعضاء هيئة التدريس الجامعي "،العراق :**مجلة العلوم التربوية والنفسية**، مجلد (٨٧)، عدد (٨٧)، ٢٠١٢م

شبل بدران الغريب، **الحرية الأكاديمية في المواثيق الدولية**، مصر، مجلة كلية التربية بالإسكندرية، مجلد (٢٢)،عدد(١)، ٢٠١٢.

شريف محمد محمد، استقلال الجامعات المصرية علي ضوء خبرات بعض الدول والمواثيق والإعلانات الدولية، **المجلة التربوية**، كلية التربية، جامعة سوهاج، عدد(٢٢)، يوليو ٢٠١٢.

عبد العزيز الغريب صقر، **الجامعة والسلطة :دراسة تحليلية بين الجامعة والسلطة**، القاهرة : الدار العالمية للنشر، ٢٠٠٥.

عبد العليم عبد المجيد مشرف، **دور سلطات الضبط الإداري في تحقيق النظام العام وأثره علي الحريات العامة : دراسة مقارنة**، القاهرة :دار الثقافة العربية، ٢٠١٣.

عبدالعزيز الغريب صقر، **الجامعة والسلطة: دراسة تحليلية للعلاقة بين الجامعة والسلطة**، مصر: الدار العالمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.

علاء عدنان عباس، "دور الحرية الأكاديمية والديمقراطية التربوية في تطوير مناهج التعليم الأكاديمي (جامعات حكومية. جامعات خاصة) في الجمهورية العربية السورية من وجهة نظر الطلبة وأعضاء هيئة التدريس "،**رسالة ماجستير**، كلية التربية، جامعة دمشق، ٢٠١٥.

كمال نجيب الجندي، الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية، **مجلة التربية المعاصرة**، رابطة التربية الحديثة، القاهرة، عدد(٥٧)، أبريل، ٢٠٠١.

محمد محمد سكران، **الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية**، القاهرة :دار الثقافة والنشر، ٢٠٠١.

محمد منير مرسي، **الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه**، القاهرة : عالم الكتاب، ٢٠٠٢.

محمود قمبر، **الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية:** دراسة تحليلية نقدية مقارنة، الدوحة : دار الثقافة، ٢٠٠١م.

مراد وهبه، **المعجم الفلسفي**، القاهرة :دار قباء للطباعة والنشر، ١٩٩٨.

مصطفي النشار، **مدخل إلي الفلسفة**، القاهرة : الدار المصرية السعودية، ٢٠٠٥.

نبيل نوفل، **تأملات في مستقبل التعليم العالي**، القاهرة، دار ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٢.

ندي عبد الرحمن عبد العزيز، "الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية "، **رسالة ماجستير**، كلية التربية، جامعة الملك سعود، ٢٠٠٧.

نوف بنت عبد العالي العجمي، " الحرية الاكاديمية في الجامعات العربية والغربية "،مصر :**مجلة البحث العلمي في التربية**، مجلد (١)، عدد (١٧)، ٢٠١٦ م.

المراجع الانجليزية

Jacobs,G. Overcoming the Educational Time Warp: Anticipating a Differ Future, New Perspectives on Major Global Issue 5.part.2015 1. **Available at http:www. cadmusjournal. org**.retrieved on 22/2/2018